

إطار مقترح لتفعيل دور التدقيق الداخلي في مكافحة الاحتيال المالي والإثراء غير المشروع لدى الموظفين الحكوميين بالاشارة إلى السلطة العليا للشفافية المستحدثة سنة 2022

A proposed framework to activate the role of internal audit in combating financial fraud and illicit enrichment For government employees with reference to the Supreme Authority for Transparency created in 2022

| | |
|--|--|
| كلاخي لطيفة جامعة ابن خلدون(تيارت)-الجزائر- kalakhilatifa@yahoo.fr | بايس الاميرة نزيهة* مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون (تيارت)-الجزائر- amiranaziha.bais@univ-tiaret.dz |
|--|--|

تاريخ النشر: 2022/12/ 31

تاريخ القبول: 2022/12/ 16

تاريخ الاستلام: 2022/09/02

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور التدقيق الداخلي في مكافحة الإحتيال المالي والثراء غير المشروع، من خلال التطرق إلى مفاهيم التدقيق الداخلي والتحايل المالي والفساد وكذا الاثراء غير المشروع وتقديم اضاءة عن السلطة العليا المستحدثة لمكافحة الفساد ووضع اطار مقترح لتوضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي وهذه الظاهرة، وخلصت الدراسة الى أن التدقيق الداخلي آلية وهيئة فعالة داخل المؤسسات تمكن من محاربة الفساد بكل أنواعه وصوره وخصوصا في محاربة التحايل المالي والإثراء غير المشروع ويمكنها أن تكون جهاز داخل هذه الهيئة.

الكلمات المفتاحية: فساد، تدقيق داخلي، تحايل مالي، إثراء غير مشروع، موظفين حكوميين.

تصنيف JEL: M42, D73

Abstract :

This study aimed to highlight the role of internal audit in combating financial fraud and illicit enrichment, by addressing the concepts of internal audit, financial fraud and corruption, as well as illicit enrichment, presenting the new supreme authority to combat corruption and developing a proposed framework to clarify the relationship between internal audit and this phenomenon, and the study concluded that Internal audit is an effective mechanism and body within institutions that enables the fight against corruption of all kinds and forms, especially in combating financial fraud and illicit enrichment, and it can be a body within this body

Keywords: corruption, internal audit, financial fraud, illicit enrichment, government employees.

Jel Classification Codes: D73, M42

لقد أصبح العالم اليوم يشهد حالة طوارئ نظرا للانهيارات المتواصلة لكبرى الشركات والمؤسسات العالمية، والتي كان من أهم أسبابها انتشار الفساد داخلها، وخصوصا التحايل في قوائمها المالية مما أدى إلى إفلاس العديد منها، ومع تزايد وحدة المنافسة فيما بينها أدى إلى زوالها من السوق، وهذا في الدول الغربية والعربية على حد سواء، ولكن الدول النامية هي التي يكون أثر هذه الظاهرة عليها وعلى اقتصادياتها جد وخيم.

وكما هو معلوم أن التنمية الاقتصادية لا تكون الا بتضافر جهود القطاعين العام والخاص، ولكن الاستثمار في القطاع الخاص منخفض نوعا ما مقارنة بالقطاع العمومي، وهذا ماشجع الموظفين العموميين على انتهاب الممتلكات الخاصة بالدولة وتحقيق ثراء فاحش بطريقة غير شرعية، وأصبحت السرقة العلنية تحت مسمى حقوق الفرد من ممتلكات الدولة، إذ دوما يتم التستر على مثل هذه الأفعال غير الأخلاقية وغير الشرعية خوفا من فقدان سمعة المؤسسة، ولكن مع وعي الأفراد وتعاونهم ساهم في التقليل من الظاهرة، وهذا ماشهدته دولة الجزائر في الآونة الأخيرة بعد الحراك الشعبي الذي كان سنة 2019 للمطالبة بردع رؤوس الفساد اذ تم القضاء على كبار الفاسدين في الدولة في فترة الحكم السابق، وكان نتيجة ذلك انشاء سلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ووضع قانون ينص على ذلك، قانون 08-22 المذكور في (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، الصادر بتاريخ 14 مايو 2022م) وكما هو معلوم أن هذه الهيئة يجب أن تتضمن أجهزة وآليات تعمل على تحقيق مبتغاها، وبما أن التدقيق الداخلي وظيفته مستقلة داخل المؤسسات قائمة بحد ذاتها تعمل على تقويم النظم التسييرية يمكن أن تكون كآلية داخل هذه الهيئة، وهذا ماسيتم التعرض اليه بالتفصيل من خلال هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة: وانطلاقا من هذا الانشغال تأتي هذه الدراسة في محاولة للجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن أن يعمل التدقيق الداخلي على محاربة التحايل المالي والثراء غير المشروع داخل

المؤسسات العمومية؟

الأسئلة الفرعية : من الإشكالية الرئيسية تنبثق لدينا الأسئلة الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الأول: هل يعمل التدقيق الداخلي على محاربة التحايل المالي؟

التساؤل الفرعي الثاني: هل ظاهرة الثراء غير المشروع منتشرة داخل المؤسسات العمومية؟

التساؤل الفرعي الثالث: هل يعمل التدقيق الداخلي على الكشف عن الثراء غير المشروع للموظفين

العموميين؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الاشكالية السالفة الذكر وللإجابة عن الاشكالية المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات نورها فيما يلي:

الفرضية الأولى: لا يعمل التدقيق الداخلي على محاربة التحايل المالي.

الفرضية الثانية: تعد ظاهرة الثراء غير المشروع من أهم مظاهر الفساد انتشارا داخل المؤسسات العمومية.

الفرضية الثالثة: يقوم التدقيق الداخلي بالكشف عن الثراء غير المشروع للموظفين العموميين.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بالاساس الى:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي (تعريفه، دوره، وظائفه وأهم معاييرهم....)
- التعرف على مفهوم الفساد وأهم مظاهره وتقديم احصائيات عامة حوله في الجزائر وفي البلدان العربية خلال الفترة الأخيرة.
- التعرف على أساسيات التحايل المالي وعلاقته بالتدقيق الداخلي.
- التعرف على مفهوم الإثراء غير المشروع والعقوبات المنجزة عنه.
- التعرف على الهيئة المستحدثة مؤخرا في القانون 08-22 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، ووضع اطار مقترح لجعل التدقيق الداخلي ضمن آليات هذه الهيئة وتفعيل دوره في مكافحة الثراء غير المشروع للموظفين الحكوميين.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة وموضوعا حساسا ألا وهو الفساد الذي أصبح موضوع الساعة كونه أحد مقومات التنمية الاقتصادية في الجزائر وفي كل الدول، وخصوصا مع تعدد مظاهره وأشكاله وسنقوم بالتركيز على مظهري التحايل المالي والثراء غير المشروع اللذان يعملان على فقدان الثقة في أجهزة الدولة، ولذا سيتم البحث عن أجهزة رقابية فعالة لمحاربة هذه الظواهر ومن أبرزها التدقيق الداخلي لما له من دور فعال في محاربة هذه الأشكال، كما سيتم الوقوف عند الهيئة الجديدة المستحدثة للشفافية ومحاربة الفساد ومكافحته المنصوص عليها في القانون 08-22 والتي جاءت خصيصا لمحاربة الثراء غير المشروع للموظفين الحكوميين ولتعزيز مبدأ من أين لك هذا الذي أقره رئيس الجمهورية، وللتقليل من تضارب المصالح والعمل على الافصاح عن الذمة المالية بشكل حقيقي. كما سيتم تقديم اطار مقترح كسبيل لتفعيل دور التدقيق الداخلي في محاربة هذا الثراء غير المشروع وجعله هيكل للتحري عن هذا الاخير داخل هذه الهيئة.

منهج الدراسة: في ضوء الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل

الدراسة، حيث أستخدم المنهج الاستقرائي لتحديد محاور الدراسة، وتناول ماتوفر من مراجع وأدبيات ذات صلة بالموضوع، ودراسة الواقع، ومعالجة وتحديد مختلف الأبعاد الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بموضوع التدقيق الداخلي ودوره في مكافحة التحايل المالي والاثراء غير المشروع، وذلك للوصول إلى نتائج كافية تمكننا من الإجابة على إشكالية البحث في جانبها النظري، أما المنهج الاستنباطي تم اعتماده من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل الوقائع عن طريق احصائيات مقدمة من طرف كل من منظمة الشفافية العالمية والبنك الدولي، والتي مكنت من التوصل إلى صياغة اطار مقترح لتفعيل دور التدقيق الداخلي في مكافحة الاثراء غير المشروع للموظفين الحكوميين.

الدراسات السابقة: يعد موضوع مكافحة التحايل المالي والاثراء غير المشروع عن طريق تفعيل دور التدقيق الداخلي موضوعا متميز وجديد خصوصا في شقه الثاني الذي يركز على الهيئة المستحدثة في قانون 08-22 المورخ سنة 2022 في 14 من شهر ماي الخاصة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، واقتراح التدقيق الداخلي كهيكل والية داخل هذه الهيئة تعمل على مكافحة الاثراء غير المشروع لدى القطاع الحكومي وهنا يمكن القول بأن هذا الموضوع حديث لم يتطرق اليه الباحثين سابقا، رغم اهميته البالغة والأحداث الاقتصادية التي تعيشها الجزائر التي تتطلب البحث في هذه مواضيع، وفيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت جزءا من الموضوع كالتالي:

➤ **Study: (Fury khristianty Fitriyah, (2016)), title: The role of internal audit unit in detecting and preventing Fraud at public universities in West java: Indonesia, article in: International journal of economics and management Engineering, 10(05),**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى دور كل من وحدة المراجعة الداخلية في كشف ومنع الاحتيال في الجامعات العامة في جاوة الغربية في اندونيسيا بموجب وزارة البحث والتكنولوجيا والتعليم العالي، وذلك باستخدام دراسة الحالة النوعية ، تمثلت في وحدة التدقيق الداخلي في كل منها الجامعات الحكومية، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها: تشير إلى أن وحدة المراجعة الداخلية قادرة على كشف ومنع الاحتيال داخل بيئة الجامعة الحكومية.

➤ **دراسة : (حدبي عبد القادر، زيدان محمد، (2018))، بعنوان: فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مقال منشور في: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(18) :** هدفت هذه الدراسة الى ابراز فاعلية التدقيق الداخلي في الكشف عن الاحتيال ومنعه، وهذا من خلال التطرق الى مفاهيم التدقيق الداخلي ومهاراته واخلاقياته وكذا المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، بالاضافة الى تعريف الاحتيال المالي وذكر دوافعه

وأساليبه وذلك من خلال التركيز على مساهمته في إبلاغ الإدارة بالأنشطة والعمليات المعرضة لهذا
الخطر وكيفية التعامل معها
بشكل مناسب، وتوضيح التأثيرات على نظام حوكمة الشركات باعتباره أحد ركائزها، وقد خلصت
هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التدقيق الداخلي حسب معايير (iia) يساهم بشكل
فعال في اكتشاف ومنع الاحتيال.

➤ دراسة: (ميلود عاشور، جميلة دوار، (جوان 2021))، بعنوان: دور تجريم الإثراء غير المشروع في
حماية الاقتصاد والتنمية المستدامة من الفساد، مقال منشور في: مجلة دراسات في الاقتصاد
وإدارة الأعمال، 04(01): هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور تجريم الإثراء غير المشروع للقضاء
على الفساد وتحقيق التنمية المستدامة وحماية الاقتصاد، وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم
جريمة الاثراء غير المشروع، أركانها وخصائصها، وكذا علاقتها بالفساد وتأثيرها على التنمية
المستدامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن جريمة الإثراء غير المشروع
من أهم مظاهر الفساد التي تعرقل النمو الاقتصادي وتقف أمام تحقيق تنمية مستدامة شاملة.
التعليق على الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين لنا أن جميعها قد
اتفقت على أهمية التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد بصفة عامة إذ يعد وسيلة فعالة لردع
المفسدين، كما تبين أن اغلبها متعلق بدراسة التدقيق الداخلي في الحد من الظاهرة لكن دون وجود
قوانين تنص على ذلك، كما اظهرت نتائج جل الدراسات السابقة بأنه على الرغم من معرفة أهمية
هذا الموضوع والوضع المعاش الا أنها لا تزال تفتقر الى وسائل واليات فعالة تعمل على زيادة رقابة
والتحكم في المؤسسات عن طريق وظيفة التدقيق الداخلي.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: من حيث أغراض البحث وأهدافه تتفق الدراسات
السابقة بشكل كبير مع الدراسة الحالية في كونها تركز على المتغيرين دراسة التدقيق الداخلي والفساد
(الاحتيال، الإثراء غير المشروع)، ودور التدقيق الداخلي في الحد ومكافحة الفساد والتحايل المالي،
وبصفة عامة تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها دراسة تخص البيئة الجزائرية، وبأنها من
أهم الدراسات التي تناولت متغيري التدقيق الداخلي والإثراء غير المشروع معاً، وبأنها ركزت على أهم
هيئة جديدة ومستحدثة مؤخراً في السنة الحالية التي يعول عليها تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد
والوقاية منه، كما أن دراستنا وضعت إطار مقترح بينت من خلاله امكانية جعل التدقيق الداخلي
كهيئة لتحري الإثراء غير المشروع الموظفين الحكوميين داخل السلطة العليا الجديدة المقررة في قانون
08-22 المؤرخ سنة 2022 نظراً لأن رئيس الجمهورية أقر هذه السلطة وفي فحواه تم ذكر أنه ضرورة

تزيد هذه الأخيرة بهيكل متخصص لتحري الفساد وبما أن التدقيق الداخلي خلية داخل المؤسسات ووظيفة داخلية يمكن ادراجها ضمن هذه السلطة، ومن هنا ستكون دراستنا مرجع أو منطلق للدراسات والأبحاث اللاحقة.

تقسيمات الدراسة: من خلال ماتقدم ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، وهي:

I. الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي؛

II. ماهية الفساد والتحايل المالي؛

III. الاثراء غير المشروع والتدقيق الداخلي.

I. الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

سيتم التطرق من خلال الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي الى مجموعة من التعاريف لمصطلح التدقيق الداخلي، وكذا خصائصه، وأهدافه، وإلى أهم وظائفه ومعايره الدولية.

1. تعريف التدقيق الداخلي وخصائصه

سيتم من خلال هذه الجزئية التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي وإلى أهم ميزاته كالتالي:

1.1 تعريف التدقيق الداخلي

لقد تم تعريف هذا المصطلح من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية من أبرزها مايلي:

قبل المرور إلى تعريف التدقيق الداخلي سنقوم بتعريف موجز للمفهوم التدقيق بصفة عامة كالتالي:

تعريف التدقيق: حسب جمعية المحاسبة الأمريكية " American Accounting Associator":

التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج

الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير

المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة". (شمال، 2016/2015، صفحة 09)

➤ تعريف التدقيق الداخلي معهد المدققين الداخليين (IIA): "هو نشاط استشاري وتقييمي،

موضوعي ومطمئن يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، ويساعد المنشأة في تحقيق

أهدافها، من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة

والحوكمة وتحسينها" (ماجد بصول و ماجد بصول، 2013، صفحة 172)

➤ تعريف التدقيق الداخلي الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): "التدقيق الداخلي من خلال معيار

التدقيق الدولي (610): نشاط تأكيدي استشاري يهدف إلى تقييم وتحسين فعالية ادارة الوحدة

للمخاطر، فحص وتقييم ورصد كفاية وفعالية الرقابة الداخلية". (العزاوي، الجنابي، و خضير،

2019، صفحة 850)

➤ تعريف الباحثين: ترى الباحثان أن مفهوم التدقيق الداخلي يقتصر على دوره الحساس داخل المنشأة إذ يهدف إلى ضمان التحكم والرقابة داخلها وكذا إدارة مخاطرها بكفاءة وفعالية. ويتضح من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة أن التدقيق الداخلي نشاط داخل المنشأة يقوم بمهام عديدة أهمها الرقابة الداخلية وإدارة هذه المنشأة والتحكم في عملياتها.

2.1. خصائص التدقيق الداخلي: تتمثل أهم خصائص التدقيق الداخلي فيما يلي: (تومي و علون، 2016، صفحة 209)

➤ نشاط مستقل: ويقصد به أن المدقق الداخلي يقوم بفحص العمليات المطلوبة منه وأداء واجباته المهنية، وتوصيل التقارير إلى من طلب منه الفحص بكل حرية واستقلالية دون أي ضغوط؛
➤ تأكيد موضوعي: ويقصد به قيامه بالفحص بكل موضوعية دون تحيز ودون اشراك أطراف أخرى تحاول تغيير مجرى عملية الفحص الموضوعي للأدلة، ويهدف هذا التأكيد إلى حوكمة المؤسسة محل الفحص وتقييم وإدارة مخاطرها بحيادية.

➤ نشاط استشاري: المدققون الداخليين ليسوا مسؤولين أمام الإدارة على الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر داخل المؤسسة غير أن طبيعة عملهم والخدمات الاستشارية التي يقومون بها حسب اتفاقهم مع المؤسسة حسب نطاق عملهم تساهم في ذلك؛

➤ نشاط منهجي: القيام بعملية التدقيق وفق تسلسل منهجي ومنظم وفق خطة عمل محكمة ومنظمة؛

➤ نشاط مضيف للقيمة: الخدمات التأكيدية والاستشارية التي يقدمها التدقيق الداخلي تعمل على إضافة قيمة مضافة للمؤسسة محل التدقيق، وهذا ما يعمل على تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها، وتخفيض مخاطرها وتحسين فرصها التشغيلية وبالتالي بقاءها في السوق؛

➤ إدارة المخاطر: يعمل التدقيق الداخلي من خلال بعض الاجراءات الخاصة به على توقع الخسارة وتدنيها الى أقل خسارة ممكنة، من خلال عملية تسييرية منظمة وممنهجة؛

➤ إدارة التحكم المؤسسي: أي أن التدقيق الداخلي يعمل على حوكمة المؤسسة من خلال مجموعة من الاجراءات والقوانين التي تسيير من خلالها هذه الاخيرة من خلال (هيكل مجلس الادارة والادارة العليا)، التي تعمل على تقليل تضارب المصالح وحماية أصحاب المصلحة، والمساهمة في ضبط سلوك الموظفين داخلها لتحقيق أهدافها.

ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الشكل الموالي .

الشكل رقم (01) : خصائص التدقيق الداخلي

| |
|----------------------|
| نشاط مستقل |
| نشاط موضوعي |
| نشاط استشاري |
| نشاط منهجي |
| نشاط مضيف للقيمة |
| إدارة المخاطر |
| إدارة التحكم المؤسسي |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ماسبق

2. أهداف التدقيق الداخلي ووظائفه

يسعى التدقيق الداخلي لتحقيق العديد من الأهداف، كما أن له العديد من الوظائف يمكن حصر أهمها في التالي:

1.2. أهداف التدقيق الداخلي: يسعى التدقيق الداخلي لتحقيق عدة أهداف أهمها مايلي: (زروقي، 2021، الصفحات 07-08)

- فحص وتقييم قوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى داخل المؤسسة، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وتكلفة معقولة؛
 - التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر أو السرقة؛
 - الحكم على امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تعدها إدارة المؤسسة؛
 - التحقق من مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة ومقدار تحملهم لمسؤولياتهم؛
 - يظل الحكم المهني للمراجع صفة أساسية ويجب تقديم النتائج التي توصلوا إليها في تقرير في الوقت المناسب؛ (Souilah & Zahraoui, (2021), pp. 1097-1098)
 - التصديق على أن الحسابات السنوية أو الموحدة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، والتحقق من الحسابات السنوية والموحدة، وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين أداء المؤسسة؛
 - تزويد لجنة التدقيق الداخلي ببيانات ومعلومات مهمة في شكل تقارير، على سبيل المثال: تقرير مالي، العمليات والممارسات المحاسبية، تحليل المخاطر وتحليل الاحتيال، تحقيق ميداني للتحقق من صحة التقارير. (Lebrague, Chelil, & Tadj, 2019, p. 213).
- وترى الباحثتان بأن التدقيق الداخلي يمثل حلقة وصل بين الإدارة التشغيلية والإدارة العليا، يهدف الى بقاء واستمرارية المؤسسة والمحافظة على أصولها لما له من خصائص مميزة تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

2.2. وظائف التدقيق الداخلي: تتمثل أهم وظائف التدقيق الداخلي في العناصر التالية: (زرقوط، 2020، صفحة 108)

- الوظيفة الوقائية: للوقاية من المخاطر الموجودة أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها؛
 - الوظيفة الاستكشافية: لكشف المشاكل حال حدوثها والتعرف على النتائج غير المرغوب بها، ودراسة مدى شدة تأثيرها؛
 - الوظيفة التصحيحية: لتدارك آثار المخاطر المكتشفة وتلافيمها والعمل على عدم تكرارها مستقبلا.
- من خلال ماسبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يقوم بوظائف فعالة داخل المؤسسة، ويمثل العصب الفعال داخلها اذ يقوم باكتشاف المخاطر التي يمكن اكتشافها، ويقوم بالوقاية من المخاطر الموجودة وكذا تدارك آثارها نظرا لعدم تجنبها فكما هو معلوم المخاطر والعوائد متلازمين اذ أنه في حالة عدم وجود مخاطر لاتوجد عوائد مصاحبة لها وبالتالي عدم وجود لقيمة المؤسسة وتلاشيها في السوق ومنه التدقيق الداخلي يقوم بوظائف مميزة لادارة مخاطر هذه الأخيرة.

3. دور التدقيق الداخلي وأهم المعايير التي يستند عليها

يقوم التدقيق الداخلي بعدة مهام داخل المنشأة كما يستند إلى عدة معايير يمكن توضيح ذلك كالتالي:

1.3. دور التدقيق الداخلي: لا يعقل تعريف التدقيق الداخلي دون المرور إلى دوره ويمكن تلخيص

أهم الأدوار التي يقوم بها التدقيق الداخلي في الادارة كما يلي: (Fitriyah, 2016, p. 1803)

- مراقبة الأنشطة ومراجعتها، والتحقق من صحة التقارير الإدارية ؛
 - تقييم المخاطر ومراقبتها والمساعدة في صنع القرار وتقديم التوصيات اللازمة للمدراء التنفيذيين؛
- من خلال ماسبق نستنتج أن التدقيق الداخلي يقوم بأدوار متعددة ومهمة تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها وبلوغ أهدافها وتحقيقها بكفاءة وفعالية.

2.3. معايير التدقيق الداخلي: نتيجة لأهمية التدقيق الداخلي، فقد أصدر معهد المدققين

الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية خمسة معايير عامة للتدقيق الداخلي عام 1993 تمثل

اطارا ومنهجيا للعمل وكما يأتي: (كايم الركابي و طالب، 2010، صفحة 237)

- معيار الاستقلالية: يجب أن يكون المدقق مستقلا عن الأنشطة التي يدققها؛
- معيار المهارة المهنية: ينبغي على التدقيق الداخلي أن يتجز أعماله بمهارة وعناية مهنية كافية؛
- معيار نطاق العمل: ويشمل امتحان وتقويم نظام الرقابة الداخلية وتحديد درجة قوته أو ضعفه؛

➤ معيار أداء عمل التدقيق: وهذا يعني أن المدقق الداخلي سوف يقوم بتخطيط عملية التدقيق واختبار المعلومات وتقويمها وتقديم تقارير عن نتائج عمله.

II. ماهية الفساد والتحايل المالي

يعد الفساد من اهم المظاهر السلبية انتشارا كما أن له عدة صور ومظاهر أبرزها التحايل المالي وسيتم التفصيل في كل هذا من خلال مايلي:

1. تعريف الفساد وأهم مظاهره

سيتم التطرق إلى تعريف الفساد وبعض الاحصائيات الأخيرة له في الدول العربية وفي الجزائر وإلى أهم مظاهره في الآتي:

1.1. تعريف الفساد: لقد جاء تعريف الفساد من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات ولعل أبرزها:

➤ تعريف الفساد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة أو الخاصة لتحقيق مصالح خاصة، وهذا يشمل الرشوة والاختلاس والمحسوبية، بالإضافة إلى التصرفات غير القانونية والاحتيال وغسيل الأموال". (البسام، 2016، صفحة 104)

➤ تعريف الفساد منظمة الشفافية الدولية: "سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة". (عبد الرحيم، 2015، صفحة 188)

➤ تعريف الفساد المالي الامم المتحدة: "أن الفساد ممارسات لا اخلاقية في القطاعين العام والخاص من رشوة واختلاس واستغلال الوظيفة والسلطة". (الذبية، 2019، صفحة 93)

➤ تعريف الفساد: حسب صندوق النقد الدولي (FMI): "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة من ذات علاقة بالآخرين". (عمامرة، زارع، وكشود، 2021، صفحة 144)

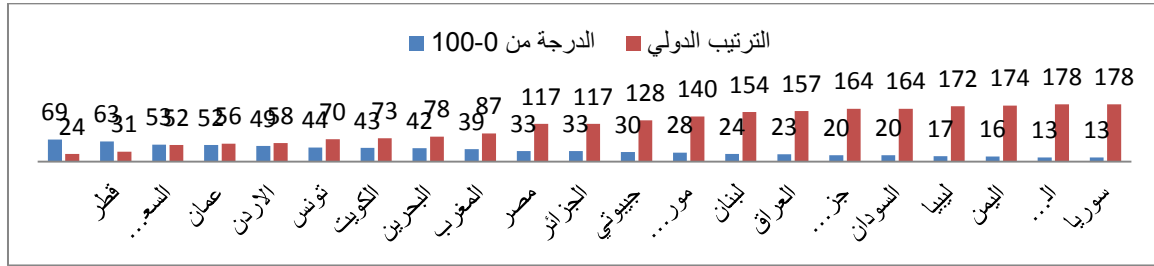
➤ تعريف الفساد عموما: يعرف بأنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة من أجل كسب أرباح أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أو من أجل منفعة لجماعة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاجتماعي. (تونس، 2018، صفحة 71)

➤ أما الفساد المالي: هو مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند انجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة". (كريفارو وبريري، 2017، صفحة 58)

➤ تعريف الباحثين: من هذا المنطلق، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الفساد ظاهرة لا أخلاقية مست كل القطاعات العامة والخاصة، وتتجلى أساسا في سوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية.

بعد التعاريف السابقة سنقوم بتقديم احصائيات حديثة حول مؤشر الفساد في الجزائر والدول العربية للتوضيح أكثر من خلال مايلي:

الشكل رقم (02): مؤشر مدركات الفساد ودرجة الفساد في الدول العربية لسنة 2021



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على : Transparency international, corruption perceptions index 2021 disponible sur :

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2021, le24/07/2022

التعليق: من الجدول أعلاه نلاحظ أن 17 من بين 21 دولة عربية تحصلت على أقل من 50 درجة في مؤشر ادراك الفساد لعام 2021، وهو ما يعكس ويجسد حجم تفشي الفساد في القطاعين العام والخاص في هذه الدول، حيث سجلت أدنى نسبة في كل من دولة الصومال وسوريا واليمن وهذا راجع إلى انعدام الديمقراطية والحروب السياسية داخلها، أما الدول التي جاءت في أعلى الترتيب لهذا المؤشرا كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر بنسبة (69) رغم أن هذه الدول تشهد رخاء اقتصادي وسياسي غير أنه ما شهدته مؤخرا من تواطؤ الهيئة الحاكمة في قضايا فساد ساهم في حصولها على هذه النسبة لكن عموما وعلى الرغم من أن هذه الدول عربية ومسلمة إلا أن ظاهرة الفساد متفشية فيها.

الجدول رقم (01): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال السنوات من 2012-2021

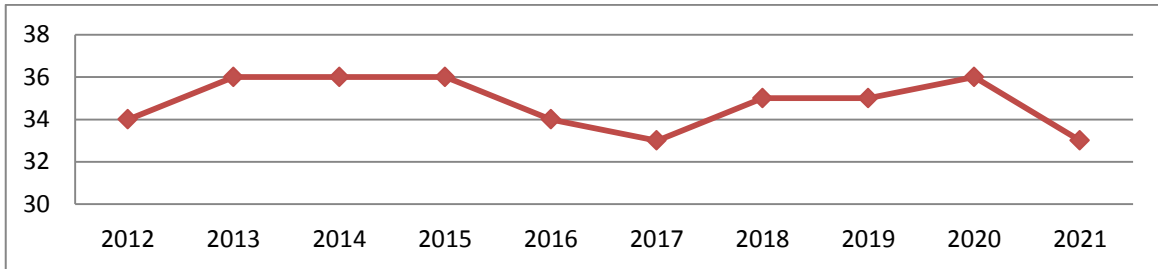
| الدرجة من 0-100 | السنوات |
|-----------------|---------|
| 34 | 2012 |
| 36 | 2013 |
| 36 | 2014 |
| 36 | 2015 |
| 34 | 2016 |
| 33 | 2017 |
| 35 | 2018 |
| 35 | 2019 |

| | |
|----|------|
| 36 | 2020 |
| 33 | 2021 |

Source : Transparency international, corruption perceptions index ,disponible sur: [https:// www.transparency.org/research/cpi](https://www.transparency.org/research/cpi) consulté: le23/07/2022.

التعليق: تعكس هذه الاحصائيات مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال عقد من الزمن وتحديدًا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى سنة 2021، والملاحظ أن الجزائر لم تكن بالمستوى المطلوب خلال فترة الدراسة وكانت بين 33 و36 درجة خصوصًا في الفترة الأخيرة وهذا يرجع إلى ما شهدته الجزائر من قضايا فساد وتأثير جائحة كورونا رغم أن الجزائر لم تشهد حروب خلال هذه الفترة، وأعلى درجة كانت سنة 2020 بترتيب 36 أعلى ترتيب خلال فترة الدراسة، وهذا بعد سن قوانين وقرارات لمكافحة الظاهرة وتحرك السلطة الجزائرية والحراك الشعبي الذي شهده البلد سنة 2019 ما استوجب محاربة كل رؤوس الفساد التي كانت منتشرة خلال فترة حكم الرئيس السابق أما سنة 2021 شهدت انخفاض وبالتالي زيادة الفساد مع حلول أزمة كورونا كوفيد-19 وتداعياتها التي فرضت الحجر الصحي وتأجيل بعض الأنشطة والاقصاء على القضايا الخاصة والهامة مما أدى إلى تقليل عمليات الرقابة والتحكم داخل المؤسسات والعمل الرقمي وهذا الظرف المفاجئ وعدم تلقي الخبرات والتكوينات اللازمة في هذا المجال أدى إلى كبر فجوات الفساد داخل المؤسسات وزاد من انتشارها، لكن يعول خلال السنة الحالية إعادة الاعتبار وتحقيق النزاهة والقضاء على كل الرؤوس الفاسدة. ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الجدول رقم (02): تطور مؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة (2020-2015)

| Percentile Rank(0/100) | Gouvernance(-2.5 /+2.5) | Year |
|------------------------|-------------------------|------|
| 29.81 | -0.65 | 2015 |
| 27.88 | -0.68 | 2016 |
| 30.77 | -0.60 | 2017 |
| 27.88 | -0.66 | 2018 |
| 29.33 | -0.62 | 2019 |

إطار مقترح لتفعيل دور التدقيق الداخلي في مكافحة الاحتيال المالي والإثراء غير المشروع لدى الموظفين
الحكوميين بالإشارة إلى السلطة العليا للشفافية المستحدثة سنة 2022

| | | |
|-------|-------|------|
| 28.37 | -0.64 | 2020 |
|-------|-------|------|

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع: www.govindicators.org 2022/07/20

التحليل: يلاحظ من الجدول السابق وجود ثبات نسبي نوعا ما لقيمة مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020/2015 غير أن هذا الثبات ضعيف الى حد ما ولم يرق الى الوضع الجيد اذ لم تتجاوز نسبة 30 في كل سنوات الدراسة، إذ سجلت أعلى قيمة سنة 2017 بنسبة 30.77% أما أدنى قيمة فكانت سنة 2016 بنسبة 27.88% أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لهذا المؤشر فنجد أن هناك تباينا سلبيا في أداء الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث سجلت كل السنوات قيم سالبة بالرغم من كل التشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر وقد ترجع أسباب هذا الانخفاض إلى تواطؤ المسؤولين وأصحاب السلطات العليا وكذا أعضاء من الحكومة وعدم وجود آليات رقابة فعالة للحد من ذلك وللتقليل من تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر سواء بين المسؤولين في الدولة، أو بين الموظفين العموميين المقدمين للخدمات العامة من خلال تلقيهم للرشاوي مقابل تقديم بعض الخدمات وكذا الثراء غير المشروع لهؤلاء الموظفين الحكوميين والاحتيال المالي للحصول على منافع شخصية وهذا في جميع القطاعات حتى قطاع العدل والقضاء لم يسلم من ذلك، مما جعل الجزائر تنشأ العديد من الأجهزة الرديعية والآليات الخاصة بمكافحة الفساد والوقاية منه، كمجلس المحاسبة وخليّة معالجة المعلومة المالية، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني لقمع الفساد وكذا الهيئة الجديدة المستحدثة مؤخرا " السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته".

2.1. مظاهر الفساد المالي والاداري: لقد تعدد صور ومظاهر الفساد المالي والاداري من أبرز هذه

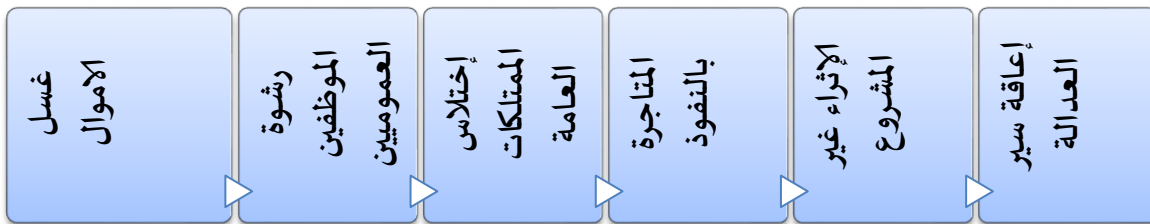
المظاهر مايلي: (خثيري ولزرق، 2021، الصفحات 313-314)

- الرشوة: تقديم أو المطالبة بخدمة مادية أو معنوية ذات قيمة من أجل الاستفادة من حق غير مشروع مقابل مبالغ مالية أو إغراءات؛
- البيانات والمطالبات غير الصحيحة: تغيير الحقيقة من خلال تزيفها بطريقة مفتعلة، أو الكشف عن السر المهني لمعلومات خاصة بمناقصات خاصة بالمؤسسة لصالح الطرف الاخر المنافس للحصول على الأموال، أو تزوير البيانات وتقديم شكوى مزيفة؛
- الاختلاس: قيام شخص بتحويل ممتلكات عامة أو خاصة لطرف آخر بطريقة احتيالية من قبل مسير هذه الممتلكات؛

- تضارب المصالح: يحدث عندما يكون لفرد مصلحة اقتصادية أو شخصية في عملية تؤثر عكسيا على صاحب(رب العمل) عمل ذلك الشخص؛
- الابتزاز: هو استخدام سلطة أو نفوذ لتأمين ربح أو فائدة مالية غير قانونية؛
- خسارة العائد على حساب الضريبة أو التملص من الحق: بحيث لا يتم تسليم أو دفع عائد مستحق للحكومة أو لجهة عامة؛
- الكسب غير العادل: بمعنى ممارسة التفضيل في الحصول على ارباح بطريقة غير قانونية؛
- مقاوله وهمية: هي شركة غير موجودة تقدم الفاتورة الخاصة بها ليدفعها المشارك في عملية الشراء؛
- مشتريات متفرقة: تنقسم العقود إلى قسمين أو أكثر لتطويق حدود سلطة الشراء، ومن ثم لتجنب المزايدة التنافسية، وقد يشمل ذلك الرشوة من المقاول لشخص يتعلق بالطرف الآخر؛
- عروض تأمرية، تثبيت السعر أو التلاعب بالعرض: يشكل مجموعة من مقاولين عقود اتفاقية أو ترتيبات لتقليل أو حصر التنافس وقد تشمل هذه الإتفاقية على الرشوة أيضا؛
- إحتيال الدفع المستمر: بحيث يطلب المقاول مدفوعات مستمرة بناء على معلومات خاطئة تقدم للطرف الآخر؛
- زيادة أو تخفيض في قيمة الفواتير: يحدث ذلك عندما يكون هناك بيانات خاطئة متعمدة في قيمة الفاتورة عند المقارنة مع البضائع أو الخدمات التي تم تقديمها أو تلقيها.
- احتيال الحاسب الآلي: يتجس في أي تصرف إحتيالي يتعلق باستخدام الحاسب الآلي بطريقة يعتم بها الفرد الحصول عن عائد غير قانوني، على سبيل المثال عملية الاحتيال التي تتم بواسطة الحاسب الآلي يتم فيها تحويل كسور حسابات الفائدة الى حساب شخصي. (تومي وعلون، مرجع سبق ذكره، صفحة 213)

كما يمكن توضيح أهم الأفعال الفاسدة التي تستوجب العقاب من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): أهم الأفعال الفاسدة



المصدر: (محمد، 2020، صفحة 07)

وسوف يتم التفصيل في مظهرين أساسيين للفساد الاحتيال والإثراء غير المشروع من خلال مايلي
الموالية.

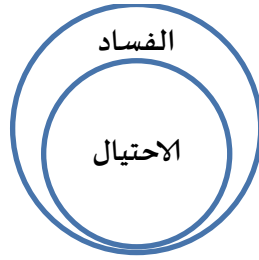
2. تعريف الاحتيال المالي، خصائصه

لقد ورد تعريف الاحتيال المالي من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية، كما أن له مجموعة
من الخصائص سيتم توضيحها من خلال هذه الجزئية.

1.2. تعريف الاحتيال المالي

قبل تعريف الإحتيال لابد من التفريق بينه وبين الفساد وابرز العلاقة بينهم نظرا لتداخلهما.
من خلال الاطلاع على ماورد في الادبيات المحاسبية يتبين أن مصطلح الفساد هو أشمل من مصطلح
الاحتيال، لذلك نجد العديد من الدراسات تشير إلى أن الاحتيال جزء من الفساد، (مرشد، 2016، صفحة
279)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): العلاقة بين الفساد والاحتيال



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المرجع السابق.

سنقوم بايجاز مجموعة من التعاريف للتحايل المالي المقدمة من طرف أهم الهيئات والمنظمات
كمايلي:

➤ تعريف الاحتيال وفقاً لمعيارالتدقيق الدولي IFAC 240 بشأن مسؤولية المدقق عن اعتبار
الاحتيال في البيانات المالية: "فعل متعمد يرتكبه مدير أو أكثر، أو أشخاص يشكلون حوكمة
الشركة، أو من قبل الموظفين، أو من قبل أطراف ثالثة، ويتضمن أساليب احتيالية بهدف
الحصول على ميزة غير مستحقة أو غير قانونية". (Chekroun, p. 36)

➤ تعريف الاحتيال من منظور فاحصي الغش المعتمدين: "هو أية أفعال غير قانونية تتسم
بالخداع والاختفاء أو انتهاك الثقة ولاتعتمد هذه الأفعال على التهديد باستخدام الإكراه والاجبار،
ويرتكب الإحتيال من قبل الأفراد والمنظمات لتجنب دفع أو فقدان الخدمات أو لتأمين منفعة
شخصية أو تجارية..." (ناصف، 2018/2017، صفحة 47)

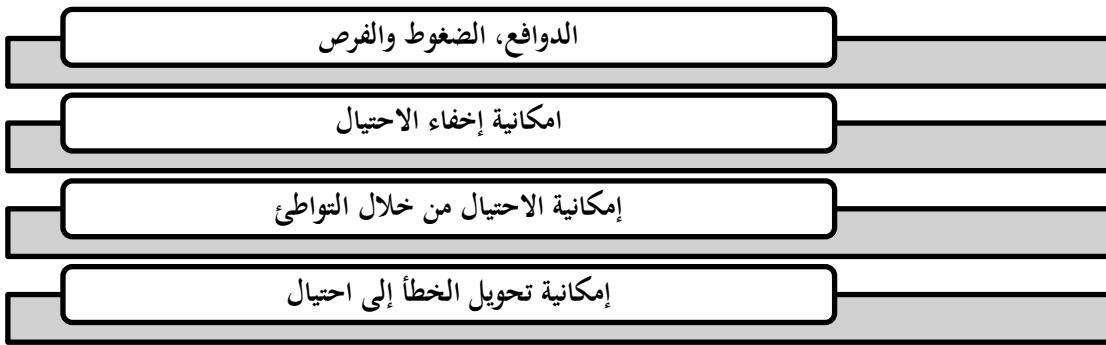
➤ تعريف الاحتيال حسب معهد المدققين الداخليين (IIA): "بأنه أي أعمال أو تصرفات غير قانونية أو غير مشروعة تتسم بالغش أو الخداع أو الإخفاء أو انتهاك الثقة، ولا تعتمد مثل تلك الأعمال أو التصرفات على التهديد باستخدام العنف أو القوة المادية، ويتم ارتكابها من قبل أطراف أو مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات أو لتجنب الدفع أو تفادي خسارة الخدمات أو من أجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية". (حدي و زيدان، 2018، صفحة 248)

➤ تعريف الاحتيال عموماً : هو الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال. (درغام وزقوت، 2017، صفحة 06)

➤ تعريف الباحثين: ترى الباحثان أن الاحتيال من الأعمال الفاسدة التي تُرتكب بطريقة غير شرعية وغير قانونية للحصول على مزايا ومنافع شخصية. ويمكن القول من خلال التعاريف السابقة بأن الاحتيال سلوك لا يتسم بالشرعية يقوم على الغش والخداع والحصول على منافع بطرق ملتوية وغير سليمة.

2.2. خصائص الاحتيال : يتسم الاحتيال بعدة خصائص يمكن حصرها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(06): خصائص الاحتيال



المصدر: (نقاز، 2020، صفحة 02).

3.2. عناصر الاحتيال المالي: لكي يعد الاحتيال موجوداً يجب أن توافر فيه مجموعة عناصر أهمها:

(مرشد، دور إجراءات مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي: دراسة استطلاعية

لأراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق،، 2016، الصفحات 286-287)

➤ وجود طرفان الأول مرتكب الجريمة والطرف الثاني المتضرر أو الضحية؛

➤ حدوث اهمال أو سهو مادي أو تشخيص خاطئ تم عمله بشكل متعمد بواسطة مرتكب الجريمة؛

➤ يجب أن تتوافر النية أو الفعل بواسطة مرتكب الجريمة؛

➤ الضحية ينبغي أن يكون له حق قانوني للرد؛

➤ يجب ان يكون هناك إما ضرر حقيقي أو خطورة وقوع ضرر أو إساءة للضحية المتضرر كنتيجة للثقة.

3. أنواع الاحتيال وعوامله (مثلث الاحتيال)

من خلال هذه الجزئية سيتم تناول أنواع الاحتيال وكذا عوامله والتركيز على مثلث الاحتيال

1.3. أنواع الاحتيال المالي: يمكن حصر أهمها فيما يلي: (الججاوي و الزرقي، 2018، الصفحات 46-47)

➤ جرائم من قبل الأفراد ضد المستهلكين والعملاء أو رجال أعمال آخرين مثل: تشويه نوعية السلع، الاحتيال في عمليات المضاربة في البورصة؛

➤ الاحتيال المستخدم ضد أرباب العمل: احتيال الرواتب، التلاعب في النفقات والديون، سرقة النقدية أو الأصول أو الملكية الفكرية، المحاسبة الإبداعية؛

➤ جرائم من قبل الشركات ضد المستثمرين والمستهلكين والموظفين مثل: الاحتيال في القوائم المالية، بيع سلع مزيفة على أنها أصلية، عدم دفع مساهمات الضرائب أو التأمين من قبل الموظفين؛

➤ جرائم ضد المؤسسات المالية مثل: استخدام بطاقات إئتمان ضائعة ومسرقة، صكوك احتيالية، مطالبات تأمين احتيالية؛

➤ جرائم من قبل الأفراد أو الشركات ضد الحكومة مثل : منح الاحتيال، مطالبات الضمان الاجتماعي الاحتيالية، التهرب الضريبي؛

➤ جرائم من قبل المجرمين المحترفين ضد كبرى المنظمات مثل: حلقات التزوير الرئيسية، عمليات الاحتيال في الرهن العقاري، تزوير هوية الشركات، غسيل الأموال؛

➤ جرائم الأشخاص الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا مثل: الاحتيال عبر الانترنت، حقوق النشر، جرائم القرصنة؛

2.3. عوامل الاحتيال (مثلث الاحتيال)

قام عالم الاجتماع وعالم الإجرام الأمريكي Donald R، ببناء مثلث يسمى "مثلث الاحتيال". يحدد هذا المثلث ثلاثة عوامل تمثل خطرًا كبيرًا من الاحتيال.... إذ يستخدم المدقق نموذج مثلث الاحتيال كدعم لشرح الاحتيال وزيادة الوعي بين شركات الرقابة والهيئات الخاضعة للتدقيق. يحدد هذا النموذج، الذي يعد مفيدًا للتدريب، ثلاثة عوامل موجودة في جميع حالات الاحتيال:

➤ الدافع (أو الضغط): الحاجة التي تدفع لارتكاب الاحتيال (الحاجة إلى المال ، وما إلى ذلك) ؛

➤ التبرير: الحالة الذهنية التي يشرعن المحتال بموجبها عمله ؛

➤ الفرصة: السياق الذي يجعل الاحتيال ممكناً (غالبًا في المواقف التي تكون فيها الضوابط الداخلية ضئيلة أو غير موجودة).

كسر مثلث الاحتيال هو مفتاح الردع. للقيام بذلك، يجب حذف أحد العناصر. من وجهة نظر المدقق، سيكون الأمر يتعلق بالتركيز على الفرصة، لأن هذا يعتمد على وجود وفعالية الضوابط الداخلية. (Henniche, 2014, pp. 191-192)

4. أسباب الاحتيال المالي، طرق ممارسته وتقنيات الكشف عنه

سيتم التطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الاحتيال المالي وإلى طرق ممارسة هذا الاحتيال، بالإضافة إلى أهم التقنيات المستخدمة في الكشف عن هذا الاحتيال.

1.4 أسباب الاحتيال المالي: توجد عدة أسباب للاحتيال من أهمها:

- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للشركة، وعدم وجود أو تفعيل لجنة التدقيق؛
 - حوكمة الشركة الأقل كفاءة أو عدم وجودها؛ (يعقوب و عباس، 2014، صفحة 52)
 - الرغبة في الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها. (عبد الحساني، 2020، صفحة 107)
 - الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للشركة؛
 - إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها؛
 - إختلاس أصول المنشأة، وقيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها؛
 - وقوع الإدارة تحت ضغوط من مصادر داخلية أو خارجية؛
 - تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية. (عمرو ودحوح، 2013، صفحة 470)
- 2.4 طرق ممارسة الاحتيال: تتم ممارسة الاحتيال وفق ثلاثة طرق وهي كالتالي: (الساعدي، 2015، الصفحات 722-723 بتصرف)

- الاحتيال في الكشوفات المالية: يرجع إلى غياب أهم مبدأ من المبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها ألا وهو الإفصاح الشامل، وهذا ما يؤدي إلى تضليل مستخدمي الكشوف المالية، وإخفاء الوضع الحقيقي للنشاط الاقتصادي داخل المنشأة
- سوء استعمال الأصول: أي التلاعب في أصول المنشأة سواء مملوكة للدولة كالسيارات والعتاد وغيرها، أو الأصول الخاصة واستخدامها بصورة غير صحيحة بعيدا عن ماتقتضيه أخلاقيات المهنة.

➤ الفساد: يعبر عن سوء استعمال السلطة لتحقيق منافع شخصية وهذا ماورد في تعريف صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لسنة 1996، وكذا التعريف الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية.

الشكل رقم(07): طرق ممارسة الاحتيال



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ماسبق

3.4. تقنيات الكشف عن الاحتيال المالي: هناك العديد من التقنيات التي من الممكن أن يستخدمها

المدقق في اكتشاف الاحتيال المالي أهمها: (الطائي وسلمان، 2019، الصفحات 586-587)

➤ باستخدام تحليل النسب المالية للكشف عن الاحتيال المالي: تستخدم هذه النسب من قبل فاحصي الاحتيال والمدققين لكشف الاحتيال بالقوائم المالية ، وهذا ماحدث في شركة Enron.
➤ الإجراءات التحليلية: يستخدم المدقق الاجراءات التحليلية لفهم مجال عمل الوحدة الاقتصادية، ومعرفة تخصصها المهني، وقدرة استمراريتهما والاشارة إلى وجود تحريفات في القوائم المالية.
والاحتيال يعد اهم أسباب الفشل المالي للوحدة الاقتصادية وعدم توقعه من قبل المدققين يؤدي بهم الى عواقب وخيمة والوصول حتى الى مقاضاتهم.

5. الاحتيال المالي والتدقيق الداخلي

سيتم ابراز من خلال هذه الجزئية العلاقة بين التدقيق الداخلي ودوره في مكافحة الاحتيال المالي من خلال قيام التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر الاحتيال المالي ومسؤوليات المدقق الداخلي للعمل على الحد من هذه الظاهرة.

1.5. العلاقة بين التدقيق الداخلي والاحتيال والفساد: لا يعد اكتشاف الاحتيال والفساد دورًا

أساسيًا للمراجعة الداخلية. يتمثل دور التدقيق الداخلي في تقديم رأي مستقل بناءً على تقييم موضوعي لإطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. عند القيام بذلك ، قد يقوم المدققون الداخليون

بما يلي: (treasury, January 2012, pp. 07-08)

➤ مراجعة تقييم مخاطر المنظمة للحصول على أدلة تساهم في بناء رأيه لتحديد مخاطر الفساد والاحتيال (أي ضمان قابلية تحمل المخاطر).

➤ إبداء رأي مستقل حول فعالية عمليات المنع والاكتشاف للحد من مخاطر الفساد والاحتيال.

➤ مراجعة البرامج والسياسات الجديدة (والتغييرات في السياسات والبرامج الحالية)

➤ النظر في احتمالية الاحتيال والفساد في كل مهمة تدقيق تحديد نقاط الضعف التي ساهمت في حدوث الاحتيال والفساد، ومراجعة مجالات حدوث هذه الظواهر لتعزيز الاختلالات وتصحيحها.

➤ المساعدة أو إجراء تحقيقات نيابة عن الإدارة.

➤ إبداء الرأي حول الفعالية المحتملة لاستراتيجية المنظمة لمخاطر الاحتيال والفساد عن طريق التدقيق الداخلي (مثل السياسات وخطط الاستجابة وسياسة الإبلاغ عن المخالفات وقواعد السلوك)

2.5. مسؤوليات التدقيق الداخلي في الكشف عن الاحتيال : تنص المعايير على أن المدققين الداخليين لديهم المسؤوليات التالية فيما يتعلق بالكشف عن الاحتيال: (auditors"IIA", internal auditing and fraud, ippf- practice guide, december2009, pp. 11-13)

➤ العناية المهنية اللازمة (معياري 1220).

➤ إدارة المخاطر (معياري 2120).

➤ أهداف الارتباط (معياري 2210).

ومع ذلك، لا يُتوقع أن يكون لدى معظم المدققين الداخليين معرفة تعادل معرفة الشخص الذي تتمثل مسؤوليته الأساسية في الكشف عن الاحتيال والتحقيق فيه. كما أن إجراءات التدقيق وحدها حتى عندما يتم تنفيذها مع العناية المهنية الواجبة، لا تضمن الكشف عن الاحتيال.

يجب أن يساعد نظام الرقابة الداخلية المصمم جيداً في منع أو اكتشاف الاحتيال المادي.

3.5. التدقيق الداخلي وتقييم مخاطر الاحتيال

وفقاً للمعيار الوطني للتدقيق 240 "الاحتيال والخطأ" (SNA 240) ، فإن المدقق ليس مسؤولاً ولا يمكن محاسبته على منع الاحتيال والخطأ. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون إجراء تدقيق سنوي بمثابة وسيلة لتقليل احتمالية حدوث الاحتيال والخطأ. من الناحية العملية، غالباً ما يحدث أنه عندما يشير التدقيق إلى حالة احتيال أو خطأ محتمل، فإن الكيان المسؤول لا يفضح الموقف ويحاول التستر عليهم و"التنظيف" باستخدام وسائله الخاصة، عادةً عن طريق إزالة الأشخاص المسؤولين من داخل الكيان للاحتيال المحتمل أو تغطية الخسائر من الموارد الداخلية (نادراً ما يتم استردادها من الأطراف المذنبين)، كل ذلك من أجل المحافظة على سمعتهم في السوق وموثوقيتهم. هناك تمييز واضح بين المدققين الداخليين والمتخصصين في التحقيق في الاحتيال، سواء من وجهة نظر أدوارهم ومسؤولياتهم. وكذلك في حالة تدريبهم المهني وتخصصهم. يعتمد دور المدقق الداخلي بالطبع على تدريبه المهني

وقدراته العملية أيضاً. (petrascu & Tleanu, (16-17 May 2014), pp. 492-493)

4.5. دور التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الاحتيال

ينبغي أن يتمتع التدقيق الداخلي بمعرفة كافية بأعمال الاحتيال ليعمل على: (الداخليين (IIA)، 2019، صفحة 02)

- تحديد الريات الحمراء التي تشير الى احتمال ارتكاب حتيال؛
- فهم سمات الاحتيال والأساليب المتبعة لارتكاب الاحتيال ومخططات الاحتيال المختلفة؛
- تقييم مؤشرات الاحتيال وتقرير ما إن كان من الضروري اتخاذ المزيد من الاجراءات أو ما إن كان ينبغي التوصية باجراء تحقيق؛
- تقييم فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية لمنع أو اكتشاف الاحتيال.

III. الإثراء غير المشروع والتدقيق الداخلي

1. أساسيات الإثراء غير المشروع

سيتم من خلال هذا المحور تناول أهم التعريفات التي وردت لمصطلح الإثراء غير المشروع وكذا أهم العقوبات الصادرة لمرتكبي هذه الجريمة.

1.1. تعريف الإثراء غير المشروع: لقد ورد تعريف الإثراء غير المشروع في العديد من المحافل

الدولية من قبل العديد من الهيئات والمنظمات من أبرزها نذكر مايلي:

➤ تعريف المشرع الجزائري للإثراء غير المشروع: يعتبر الإثراء غير المشروع المذكور في الفقرة الأولى

من المادة 37 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بأنه جريمة مستمرة تقوم إما بحيازة

الممتلكات غير المشروعة أو استغلالها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (العدل، 2006، صفحة 15)

➤ تعريف الإثراء غير المشروع حسب الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته : يعرف الاتحاد

الافريقي لمنع الفساد ومكافحته في المادة 1 منها بقولها: " .. الزيادة الهائلة في الأصول الخاصة لأي

موظف عمومي أو أي شخص آخر لا يمكن له أو لها تبرير دخله/ دخلها بصورة معقولة". (عاشور و

دوار، 2021، صفحة 648)

➤ تعريف الإثراء غير المشروع: حسب اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد: الصادرة عن

الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2003 بأنه: " كل زيادة في موجودات موظف عمومي، زيادة كبيرة

لا يستطيع تحليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله المشروع". (البوبكري، 2015، صفحة 93)

➤ مفهوم الإثراء غير المشروع عموما: الإثراء غير المشروع لموظفي القطاع العمومي كثرة أموالهم

بدءا من أقل عامل وانتهاء برئيس الدولة بطرق محرمة وغير مباحة كالسرقة، والنهب والرشوة،

واستغلال النفوذ. (كردودي ووصاف، 2016، صفحة 236)

➤ تعريف الباحثين: ترى الباحثتان بأن الإثراء غير المشروع للموظف الحكومي يعبر عن الزيادة الكبيرة وغير المبررة في دخله وذلك من خلال مقارنة ممتلكاته أثناء مباشرة العمل وبين الزيادة التي حصلت في ذمته المالية بعد هذا التاريخ وبعد مقارنتها بمصادر دخله المشروعة.

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول بأن الثراء غير المشروع يرتبط بالذمة المالية ويكون لدى الموظفين العموميين بصفة خاصة.

2.1. العقوبات المقررة لجريمة الإثراء غير المشروع في التشريع الجزائري: لقد أقر المشرع الجزائري عقوبات صارمة في حق الموظفين المرتكبين لجريمة الثراء غير المشروع ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): عقوبات جريمة الإثراء غير المشروع

| نوع العقوبة | المعنى بالعقوبة |
|--|---|
| الحبس من 2 سنوات إلى 10 سنوات + غرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج | كل موظف عمومي لا يمكنه تبرير الزيادة المعتبرة في ذمته المالية بالمقارنة مع مداخيله المشروعة |
| الحبس من 2 سنوات إلى 10 سنوات + غرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج | كل من يساهم باخفاء والتستر عن ممتلكاته التي تكون مصادرها غير المشروعة |

المصدر: (فريدعلوش، 2018، الصفحات 500-501)

حيث أن جريمة الإثراء غير المشروع ترتكب نتيجة أو بالتبعية لجرائم أخرى مثل الرشوة، التهرب الضريبي والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للقاضي الجزائري أن يحكم بالتجميد أو الحجز والمصادرة الاجرامية، حسب ما تنص المادة 51 من القانون 06-01. (علوش، 2018، الصفحات 500-501)

2. إضفاء على السلطة العليا كهيئة لمكافحة الإثراء غير المشروع

في إطار الجهود الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وإضفاء الشفافية، أنشأ المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 22-08 المؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو 2022، هيئة جديدة لها أهمية بالغة في التصدي لهذه الظاهرة أطلق عليها "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" وسنقوم بالتعرض إليها بالتفصيل فيما يلي:

1.2. أهداف السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد: تهدف السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته إلى مجموعة من الأهداف أبرزها: (نفس المرجع)

➤ تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في تسيير الشؤون العمومية، وتتولى الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 205 من الدستور؛

➤ تتولى حسب نص المادة 05 من هذا القانون، التحريات الإدارية والمالية في مظاهر الإثراء غير المشروع لدى الموظف العمومي الذي لا يمكنه تبرير الزيادة المعتبرة في ذمته المالية. ويمكن أن

تشمل حتى الشخص الذي يحتمل وجود علاقة له بالتستر على الثروة غير المبررة للموظف العمومي؛

➤ يمكن السلطة العليا أن تطلب توضيحات مكتوبة أو شفوية من الموظف العمومي أو الشخص المعني. ولا يعند بالسر المهني أو المصرفي في مواجهة هذه السلطة.

➤ تتولى متابعة امثال الإدارات العمومية والجماعات المحلية ولمؤسسات العمومية والاقتصادية والجمعيات وباقي المؤسسات للالتزام بالمطابقة لأنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومدى تطبيقها وفعالية هذه الأخيرة داخل المؤسسات.

2.2. الاجراءات التي تقوم بها الهيئة لمكافحة الثراء غير المشروع

حسب المادتين 11 و12 من القانون 08-22 تقوم هذه الهيئة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة بما يلي: (نفس المرجع)

استنادا لنص المادة 11 من القانون 08-22 فإنه: " في حالة توافر عناصر جديّة تؤكد وجود ثراء غير مبرر للموظف العمومي، يمكن السلطة العليا أن تقدم لوكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي امحمد تقريرا بغرض استصدار تدابير تحفظية لتجميد عمليات مصرفية أو حجز ممتلكات لمدة ثلاثة (3) أشهر، عن طريق أمر قضائي يصدره رئيس ذات المحكمة. يبلغ الأمر التحفظي، بمعرفة النيابة وبكافة الوسائل القانونية، إلى الجهات المكلفة بتنفيذه.

ويكون هذا الأمر قابلا للاعتراض أمام نفس الجهة التي أصدرته في أجل خمسة (5) أيام من تاريخ تبليغه للمعني، ويكون الأمر المتضمن رفض الاعتراض قابلا للاستئناف في أجل خمسة (5) أيام من تاريخ تبليغه.

يقرر رئيس المحكمة رفع التدابير التحفظية أو تمديدها، تلقائيا أو بناء على طلب وكيل الجمهورية المختص، في حالة انقضاء الدعوى العمومية بالتقادم أو بوفاة المتهم، يمكن وكيل الجمهورية وبالنظر إلى ما هو متوفر لديه من عناصر أن يبلغ الوكيل القضائي للخرينة قصد طلب مصادرة الممتلكات المجمدة أو المحجوزة تحفظيا عن طريق دعوى مدنية، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية "

أما المادة 12 من ذات القانون تنص على أنه عندما تتوصل السلطة العليا إلى وقائع تحتمل الوصف الجزائي، تخطر النائب العام المختص إقليميا. وتخطر مجلس المحاسبة، إذا توصلت إلى أفعال تندرج ضمن اختصاصاته، توافي السلطة العليا الجهة المخطرة بجميع الوثائق والمعلومات ذات الصلة بموضوع الإخطار.

3. التدقيق الداخلي كالية لمكافحة الثراء غير المشروع (إطار مقترح)

يعتبر الإثراء غير المشروع Enrichissement illicite صورة للفساد مثيرة للجدل، ومبعث هذا الجدل أن هذه الجريمة تجسد في الواقع صورة من صور الفساد المراوغ والذكي والذي ينفذ عبر ثغرات النصوص ويخترق مفاهيمها الجامدة متمسكا بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ومبدأ ضرورة تفسير النصوص الجزائية تفسيراً ضيقاً وحظر تفسيرها بطريق القياس. (حاحة، 2009، صفحة 230)

حسب ماجاء في نص المادة 17 القانون رقم 08-22، المؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو 2022 تزود السلطة بهيكل متخصص لتحرير الإداري والمالي في الإثراء غير المشروع للموظف العمومي. (الداوي وسكريفة، 2022، الصفحات 10-09)

وحسب المادة 38 من نفس القانون: تخضع محاسبة السلطة العليا لرقابة الأجهزة المختصة في الدولة. وكما جاء في تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA) للتدقيق الداخلي بأنه نشاط استشاري مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. فهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة". يعني هذا أن التدقيق الداخلي يوفر ضماناً لمجلس الإدارة وللإدارة بأن الضوابط الموجودة لديهم مناسبة بالنظر إلى قابلية المؤسسة للمخاطر.

وبالرغم من أنه لا يلعب دوراً أساسياً في اكتشاف أعمال الفساد، ولكن يتوقع أن يقوم به، لذلك هناك فجوة من التوقعات يجب إدارتها، فالتدقيق الداخلي لا يتحمل أي مسؤولية قانونية عن الفساد ولكن مطلوب منه إعطاء تأكيد مستقل بشأن فعالية العمليات التي وضعتها الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تكون أي أنشطة إضافية يقوم بها التدقيق الداخلي لاكتشاف أعمال الفساد ولا تضر به.

وتشمل الأدوار التي يجب أن يقوم بها التدقيق الداخلي مايلي: (PAPER, may 2013)

- التحقيق في أسباب الأعمال غير القانونية؛
- مراجعة ضوابط الوقاية وعمليات الكشف التي تم وضعها من قبل الإدارة؛
- تقديم توصيات لتحسين تلك العمليات؛
- تقديم الاستشارة للجنة التدقيق بخصوص الاستشارة القانونية إن وجدت والتي يجب طلبها إذا كان التحقيق الجنائي سيستمر؛
- جلب أي معرفة ومهارات متخصصة للمساعدة في التحقيقات، أو قيادة التحقيقات عند الاقتضاء وبناء على الإدارة؛

➤ الاتصال بفريق التحقيق ، والرد على المبلغين عن المخالفات؛

➤ النظر في المخاطر المرتبطة بالفساد في كل عملية تدقيق؛

➤ امتلاك المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات الاحتيال والممارسات الفاسدة الأخرى؛

➤ تسهيل التعلم المؤسسي.

ولهذا عند قيامه بهذا المهام ولأنه موظف داخل المنشأة يمكنه ملاحظة كل الأحداث والمجريات التي تتم داخلها ومعرفة الزيادة في الذمة المالية التي طرأت على الموظفين بطريقة غير شرعية والكشف عن هذا الثراء الفاحش بغير وجه حق.

وعلى اعتبار ان المدقق الداخلي ملزم بتطبيق المتطلبات المهنية أو مايعرف بالمبادئ العامة للتدقيق التي جاء بهاالاتحاد الدولي للمحاسبين (ifac) والتمتع بها فعليه اذا التمتع بالاستقلالية، والكرامة، والموضوعية، والسلوك المهني والمعايير الفنية والسرية، وأهمها الكفاءة المهنية والعناية المهنية اللازمة. وكل هذا يعمل على زيادة وعيه وقيامه بواجباته على أتم وجه رغم أن دوره الأساسي هو ابداء رأيه في مسألتين أساسيتين هما: دقة أنظمة الرقابة الداخلية وفعالية الخطط والبرامج القائمة والمعتمدة من طرف مجلس الإدارة غير أنه بطريقة غير مباشرة يعمل على ردع أطراف الفساد ورصد تحركاتهم وهذا ماينجر عنه خوفهم من العقاب والابتعاد عن هذه الأعمال غير الأخلاقية وغير الشرعية.

كما أن الهدف التقليدي للتدقيق الداخلي كان هو اكتشاف أعمال الغش والخطأ كما جاء في العديد من الأدبيات وهذا مايعكس الطبيعة الرقابية لهذا النشاط.

ومنه يمكن القول أن التدقيق الداخلي يمكن أن يكون أحد الهياكل التابعة للسلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته والخاصة بكشف الثراء الفاحش للموظفين العموميين من خلال المبدأ الذي أقره رئيس الجمهورية " مبدأ من أين لك هذا؟" الخاص بردع رؤوس الفساد وانتشاله من طرف كبار المسؤولين، خصوصا بعد تفشي الظاهرة إذ يعد الحراك الشعبي سنة 2019 الانطلاقة الحقيقية للنزاهة والشفافية وهي النقطة التي قلبت الموازين وتم جر العديد من كبار مسؤولي النظام السابق للعدالة وهذا بسبب القوانين والأجهزة السابقة التي لم تكن بالمستوى المطلوب إن صح التعبير، وتوعية الأفراد والحكومة على حد سواء للعمل بكل نزاهة وشفافية وخدمة الوطن.

فابنتقال الاهداف الحديثة لنشاط التدقيق الداخلي من رقابة وتحكم وإدارة للمخاطر أصبح المدققون الداخليون بطريقة أو بأخرى يعملون على محاربة الفساد داخل المنشأة باعتباره خطرا وجب الوقوف عنده، وكما نعلم أن القطاع الحكومي من أهم القطاعات التي تنخر فيها هذه الظاهرة عموما فغياب الحوكمة والتي من أهم ألياتها الداخلية التدقيق الداخلي.

إذ أصبح كل موظف داخل هذا القطاع يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة وكذا الثراء بصفة غير قانونية وغير مشروعة وتحقيق منافع شخصية.

فهذه الهيئة التي تم استحداثها مؤخرا يمكنها التقليل والحد من هذه الظاهرة وهذا من خلال الأجهزة الرقابية التي تتضمنها والتي من بينها آلية التدقيق الداخلي الت من الممكن أن تحد من الظاهرة المطروحة في ظل التوجهات الحديثة للشركات والمنظمات .

IV. الخاتمة

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الفساد أصبح متفشى في جل دول العالم وكذا في الجزائر بالخصوص، من خلال توسعه في شتى مظاهره داخل المؤسسات العمومية والخاصة وخصوصا التحايل المالي والإثراء غير المشروع ، لذا سعت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى محاربة هذه الظاهرة عن طريق انشاء سلطة عليا للشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه المستحدثة خلال السنة الجارية على أمل أن تكون فعالة عكس الأجهزة التي تم انشاؤها سابقا، ولا يمكن ضمان فعاليتها إلا من خلال أجهزة رقابية داخلية كالتدقيق الداخلي الذي يمكن أن يعول عليه في ذلك.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج:

- ضعف هيكل الرقابة داخل المؤسسات من أهم أسباب التحايل المالي؛
- التدقيق الداخلي يساهم في مكافحة التحايل المالي من خلال معاييرها التي تنص على ذلك وهذا ماينفي صحة الفرضية الأولى ؛
- الإثراء غير المشروع من أهم مظاهر الفساد انتشارا داخل القطاع الحكومي نظرا لأنها جريمة مستمرة وهو ماثبت صحة الفرضية الثانية ؛
- وجود نية لمكافحة الإثراء غير المشروع في الجزائر من خلال الهيئة العليا المستحدثة التي يعول عليها كثيرا للقضاء على الظاهرة؛
- الجزائر وكغيرها من الدول العربية تشهد انتشارا واسع لظاهرة الفساد بصفة عامة؛
- أنه يمكن أن يكون جهاز التدقيق الداخلي من هيئات السلطة الجديدة للوقاية من الفساد واضفاء الشفافية وهذا مايساعد التدقيق الداخلي على الكشف عن الإثراء غير المشروع لدى الموظفين العموميين وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الثالثة؛
- من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن وضع التوصيات الآتية:
- تعزيز الرقابة داخل الشركات عن طريق التدقيق الداخلي والحوكمة باعتبارهما آليتين رقابيتين يمكن من خلالهما محاربة الفساد ؛
- دراسة باقي صور الفساد في الجزائر حيث تم الاقتصار في دراستنا على صورتي التحايل المالي والإثراء غير المشروع فيما أن للفساد عدة صور متنوعة ؛

- ضرورة وضع قوانين صارمة لحماية القطاع العام والخاص على حد سواء من الاحتيال المالي والاثراء غير المشروع، والفساد بجميع مظاهره على اعتبار أن الهيئة المستحدثة لمكافحة الفساد والوقاية منه ماهي إلا مثال بسيط على ذلك وجب تدعيمها بقوانين ومراسيم أخرى ؛
- فرض أجهزة وآليات رقابية جديدة تتماشى مع الوضع الحالي للجزائر وطبيعة المؤسسات الجزائرية والبيئة القانونية والتنظيمية للجزائر بصفة عامة؛
- دراسة آليات التدقيق الخارجي والداخلي لمحاربة والوقاية من الفساد نظرا لوجود تكامل بينهما إذ اقتصرت دراستنا على آلية التدقيق الداخلي في الوقاية من الفساد في حين أن هناك فجوة يمكن من خلالها وقوع الفساد لذا لابد من دراسة كل من الآليتين ودورهما في مكافحة الفساد؛
- ضرورة تدعيم الهيئة الجديدة للوقاية من الفساد ومحاربتها التي تلعب بالسلطة العليا بالآليات الرقابية والتي من ابرزها التدقيق الداخلي لما له من دور فعال في محاربة هذه الظاهرة.

❖ المراجع.

- ❖ **auditors"IIA"**, T. i. internal auditing and fraud, ipff- practice guide. ((december2009)). , P11-p13; page web : www.Theiia.org/guidance, consulte le 02/08/2022
- ❖ **Chekroun, M.** Le rôle de l'audit interne et du contrôle interne dans la prévention et la détection de la fraude: cas d'un échantillon d'entreprises algériennes. (n.d.). P36.
- ❖ **Fitriyah, F. k.** The role of internal audit unit in detecting and preventing Fraud at public universities in West java: Indonesia. International journal of economics and management Engineering , vol 10 (n° 05), (2016). P1803.
- ❖ **Henniche, W.** La trilogie de l'audit face à la fraude (Indépendance-Compétence-Confiance), revue Innovation. vol4 (4), , Algérie, université de Blida2. (2014).P191-p192.
- ❖ **Lebrague, R. m., Chelil, A., & Tadj, M.** Internal audit and its role in assuring an effective corporate governance implementation: A theoretical analysis. finance and business Economics Review JFBE , vol 03 (n°01), (2019). P213.
- ❖ **IIA Policy PAPER.** internal audit and corrupt practices (including fraud and bribery).. chartered institute of internal auditors. (may 2013).
- ❖ **petrascu, D., & Tieanu, A.** The role of internal audit in fraud prevention and detection. 21 st international economic conference, procedia economics and finance, n 16,, sibiou, Romania. ((16-17 May 2014). P492-p493
- ❖ **Souilah, O., & Zahraoui, A.** The impact of audit functions on the Quality of financial statements. volume07 (n° 01), ((2021)). P1097, p1098.
- ❖ **treasury, Hm .** Fraud and the government internal auditor London. (January 2012).p07-p08.
- ❖ **البوبكري, ا.** تجريم الاثراء غير المشروع مرتكز أساسي لمكافحة الفساد المالي بالمغرب. المجلة المغربية للقانون الجنائي والعلوم الجنائية العدد (02). مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية. (2015). ص.93
- ❖ **الججاوي, ط. م. & الزرقي, م. م .** إطار مقترح لحوكمة مؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل، مجلة دراسات محاسبية ومالية 13(42). العراق. جامعة بغداد. (2018). ص-46ص.47
- ❖ **معهد المدققين الداخليين (IIA).** تقرير موقف معهد المدققين الداخليين (يناير2019)، ص.01. متاح على الموقع: <https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/Fraud-and-Internal-Audit-Arabic.pdf> تاريخ الإطلاع : 2022/06/15

- ❖ علواش, ف . الإثراء غير المشروع وفقا لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته .مجلة الحقوق والحريات ,العدد(02). جامعة محمد خيضر بسكرة. (2018).ص500-ص501
- ❖ عمر, أ.م. & .,دحدوح, ح. أ. دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية:دراسة ميدانية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 29(02). (2013). ص.470
- ❖ قانون رقم 08-22 المؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق 5مايو 2022. يتضمن تحديد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد(32). الصادر بتاريخ (14 مايو 2022م).
- ❖ كريفار, م. & .,بربري, م. أ. دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا . 13(17). الجزائر. جامعة حسية بن بوعلي الشلف. (2017). ص58.
- ❖ ماجد بصول, م. & .,ماجد بصول, ر. دور التدقيق الداخلي في الحد من الغش واكتشافه لدى البنوك الأردنية:دراسة ميدانية .مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية , 13(02). (2013). ص.172.
- ❖ مرشد, س. م. دور إجراءات مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي:دراسة استطلاعية لأراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والأقتصادية , 12(34). جامعة تكريت. كلية الادارة والاقتصاد. (2016). ص279.
- ❖ مرشد, س. م. مرجع سبق ذكره. ص-286 ص.287
- ❖ الركابي. ش.ك، و طالب.ن. التدقيق الداخلي وأثره في الحد من ظاهرة غسيل الاموال. مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية 16(60). (2010). ص237.
- ❖ عبد الرحيم , ن. الفساد في مجال الصفقات العمومية وآليات مكافحته على ضوء قانوني الفساد والصفقات العمومية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية .(العدد09)، الجزائر. المركز الجامعي تامنغاست. (سبتمبر 2015). ص188.
- ❖ شملال , ن. مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التجسيد الأمثل لحوكمة الشركات في ظل بيئة دولية-دراسة احصائية-.. تأليف رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم. (2016/2015). ص(09).
- ❖ يعقوب, ف.ع. & .,عباس, م.ع. .انموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في القطاع العام وفاعله مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال .مجلة دراسات محاسبية ومالية , 09(29). جامعة بغداد. (2014). ص52.